المسؤولية الاجتماعية على ضوء التوجه البيئي للمؤسسة

الاستاذ الدكتور بوسماحة الشيخ
جامعة ابن خلدون بتيارت

المقدمة :

إن المسؤولية الاجتماعية لها مفهوم متغير و دائم التطور، ذلك أنها مرتبطة بالتنمية المستدامة، إذ يجب على الشركات البحث عن الثروة والربح والاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى العمل في جو من الشفافية والمحاسبة مراعاة لأخلاقيات الأعمال و حقوق الموظفين والعمال ومحاربة الفساد واعتماد المنافسة الشريفة، مع توفير آليات فعَّالة للتصدي للتحديات الاجتماعية وإيجاد حلول لها، ويتوجب على إدارة المؤسسة ومجالستها الإدارية توفير الدعم و المساندة للوصول إلى تنمية مستدامة في المجتمع التي تعمل فيه محليا و دوليا .

و منه أن مبدأ المسؤولية الاجتماعية يفرض على المؤسسة احترام الحقوق الاجتماعية و الحقوق البيئية. لذا على الإدارة العليا في المؤسسة أن تبرز دورها في تطبيق معايير الإدارة البيئية، و.جعل البيئة أولوية و الاهتمام بمتابعة المشكلات البيئية، وعلى عمال المؤسسة أن يكونوا على دراية بالآثار البيئية في المؤسسة. ومن خلال تتبعنا لأدبيات مبدأ المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنضمات نجد أنة هناك أبعاد للمسؤولية الاجتماعية تتجسد في :

– ضرورة الاستناد على مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي دون إلحاق ضرر بالمؤسسة والمجتمع (البعد الاقتصادي) .

– ضرورة اعتماد المؤسسة على حماية البيئة والسلامة المهنية وحماية المستهلك من أجل الرقي بالمجتمع (البعد القانوني) .

– ضرورة حماية البيئة والجوانب الأخلاقية واحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع (البعد الأخلاقي) .

– ضرورة الارتقاء بنوعية الحياة من خلال الذوق العام و النقل .....(البعد الخيري) .

و من اجل وضع إستراتجية تنافسية وبيئية للمؤسسة يحتم عليها التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستعمال الرشيد والمستديم للموارد الطبيعية، وضرورة التخفيف و الحد من التلوث والمخاطر والأضرار التي تهدد الصحة العمومية، واتخاذ كافة التدابير لمعالجة المشاكل البيئية، وفي نفس الوقت على المؤسسة تعزيز قدرتها التنافسية من خلال رفع الإنتاجية وخفض التكاليف (كلما زادت الإنتاجية قلت التكاليف)، تحقيق المزايا التسويقية (كلما اتبعت المؤسسة تكنولوجيا نضيفه كلما زادت قوتها السوقية)، تحسين الأداء الإداري (القضاء على الخلافات في مواقف القائمين على المؤسسة اتجاه الرهانات البيئية التي تعد مصدرا للضغوطات الاجتماعية) ، تحليل الكفاءة البيئية (التركيز على خدمة العميل، الجودة، حدود الطاقات البيئية، تجديد دورة الحياة .....)،

خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية (التخلي عن الدعم المالي الذي يشجع الاستخدام غير العقلاني للموارد، وتحسين نوعية الخدمات) .

يتضح مما سبق أن البعد البيئي يفرض نفسه كخيار استراتيجي للمؤسسة، لذا يواجهنا إشكال **كيف يمكننا دمج البعد البيئي في إستراتجية المؤسسة الاجتماعية ؟**

نحاول معالجته من خلال الوقوف عند النقطتين التاليتين :

أولا : المسؤولية الاجتماعية و دورها في تحقيق المركز التنافسي :

إن المؤسسة تنشط في إطار بيئة محيطة بها، لذا يجب أن تشارك في التنمية الاقتصادية باستثماراتها وخلق مناصب شغل وخلق فرص لتحقيق الثروة، وفي المقابل عليها أن تساهم في الإبداع والتطور التكنولوجي في استهلاكها للموارد الطبيعية وأن تحد من إنتاجها للنفايات .

لذا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يجب أن توازن بين مبادئ التنمية المستدامة والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . فعلى المؤسسة ضمان ديمومة أنشطتها و استدامة عائدها و أرباحها، و ضمان مناصب العمل للمساهمة في البناء الاجتماعي، و المحافظة على استغلال الموارد الطبيعية و حماية البيئة .

حيث يرى البعض[1] أن استغلال الموارد المالية والبشرية يتعلق بالجودة والتكنولوجيا و القدرة على خفض التكلفة والكفاءة السوقية والابتكار والتطوير ووفرة الموارد وامتلاك الموارد المؤهلة بشريا، لذا يجب إن تقترن التنافسية بالقدرة على تحقيق منافع مضاعفة للمنتجات ليتحقق جذب الزبائن.

في حين يرى البعض[2] أن التنافسية تتمثل في الوسيلة التي تحقق التفوق التنافسي في ميدان المنافسة مع الآخرين من خلال استحداث طرق إنتاجية خاصة وتفادي الطرق التي أصبحت معروفة بشكل واسع لدى المنافسين .

و من ثمة أن التنافسية أو التفوق التنافسي، تلك القدرة على تزويد المستهلك أو العميل بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفعالية بشكل متميز مقارنة بالمنافسين الآخرين لزيادة الحصة السوقية وتعزيز المركز التنافسي. وأن تكون منتوجات المؤسسات مراعية لرغبات المجتمع وغير ضارة بالصحة العمومية و ملتزمة بالجودة. من هنا يجب تغيير سياسة و إستراتجية المؤسسة الهادفة لزيادة الأرباح و توسيع الاستثمارات على حســـاب مطالب

---

[1]– جمال الدين مرسي و آخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتجية، منهج تطبيقي،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002،ص 179.

[2]– الشيخ الداوي ، عائشة شتاتحة، الالتزام بمعايير الإدارة البيئية نحو تحقيق الميزة التنافسية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، يومي 22–23 نوفمبر 2011 ، جامعة ورقلة .

2- G.Garubaldi.Strategie concurrentielle choisir et gagner. Ed d’organisation .1994 . page 95 .

العمال و البيئة، من هنا ألزمت المؤسسات بتكييف منتوجاتها والمتطلبات الاجتماعية والبيئية كتحدي أمامها لزيادة تنافسيتها نحو التصدير ودخول الأسواق . فكلما ازداد اهتمام المؤسسة بالمجتمع من خلال توفير ظروف عمل لائقة وعدالة مهنية وتشاركية في اتخاذ القرارات كلما زادت ثقة العمال لديها وتحسن أداؤهم المهني وظهرت المبادرات الإبداعية .

ذلك إن تغير البيئة الاقتصادية العالمية وانفتاح الأسواق لتصبح سوقا واحدا زاد من شدة المنافسة بين المؤسسات، مما فرض عليها خلق عناصر مميزة للحفاظ على حصتها السوقية وضمان بقائها وديمومة نشاطها (الميزة التنافسية) .

و منه يجب إن تكون المؤسسة قدرة على إنتاج سلع وخدمات بنوعية جيدة وبسعر مناسب يلبي حاجات المستهلكين[1] قياسا على ربحيتها و معدل نموها و إستراتجية تلبية طلب السوق الخارجي.

حتى تتمتع المؤسسة بفوائد تنافسية وتتميز عن منافسيها، عليها أن تتبنى إستراتجية قابلة للاستدامة عن طريق :

[1] – كمال رزيق، مسدور فارس، مفهوم التنافسية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، بسكرة 2010.

– إعادة تصميم السلع بحيث تكون حساسة بيئيا أو تطوير سلع جديدة في هذا المجال .

– الدخول إلى أسواق جديدة حساسة بيئيا .

– إعادة تصميم غلاف السلعة حتى يكون صديقا للبيئة .

– التكامل بين الجهود البيئية و نشاطات الإعلان والترويج .

ومن ثمة تقوم المؤسسة بتخفيض التكاليف عن طريق التحسين في العمليات الإنتاجية للمؤسسة الناتجة عن توفير الطاقة وعدم استنزاف الموارد وتخفيض التلوث والنفايات .

إذ تعد القدرة التنافسية عاملا هاما في مدى استمرارية المؤسسة ونجاحها، والسعي إلى إتباع إستراتجية تنافسية في مجالات متنوعة .

كما يجب على المؤسسة أن تركز على عوامل نجاحها[1] من خلال:

– التركيز على الخدمات المقدمة للعملاء لا على المنتوجات .

– التركيز على الكيفية التي تلبي بها المنتجات و الخدمات الحاجات الحقيقية للأفراد (الجودة) .

– القيام بالتحسينات اللازمة دون استنزاف للموارد .

– التركيز على دورة الحياة بدراسة المنتوج من التقديم إلى التقهقر .

[1] – نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطانية، الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و السلطات يومي 8–9 مارس 2005 ، جامعة ورقلة ، ص 85 .

من ثمة على المؤسسات القيام بالتوفيق بين الأعمال التي تقوم بتا و البيئة الطبيعية، لأن الخبرة السلعية و المالية و التسويقية ضرورية لتنفيذ إستراتجية عامة للمؤسسة نحو توقع مسؤوليات جديدة[1] .

فعلى المؤسسة تحقيق إنتاجية أعلى وبنفايات منعدمة لمنتوجات نظيفة، وخفض إنتاج المواد السامة . و تجدر الإشارة إلى أن نشاط المؤسسة يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية من خلال استثماراتها وخلقها لمناصب العمل وتحقيقها للثروة رغم استهلاكها للموارد الطبيعية و إنتاجها للنفايات، ومن ثمة عليها مسؤولية اجتماعية بجعل التنمية المستدامة إحدى فرص الاستثمار المعتمدة ضمن إستراتجيتها، وعليها أن توفق بين مبادئها وقيم التنمية، مع النظر إلى هذه الأخيرة كأولوية تتطلع من خلالها لتوقعات الزبائن، وفي ذات الوقت عليها أن تتأقلم مع المقاييس الجديدة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

إذا ما تبنت المؤسسة هذا، فإنها تحقق العديد من الفوائد، من ذلك تحسين صورة المنظمة في المجتمع، وترسيخ المظهر الايجابي لدى زبائنها، ويتحسن مناخ العمل داخلها و تتسع دائرة نشاطها، مما يزيد من إنتاجيتها . وبالتالي تكون قد حققت فوائد دون

[1] – رعد حسن الصرن ، نظم الإدارة البيئية و إيزو 14000، دار الرضا، دمشق 2001، ص 183 .

إلحاق أي ضرر بالمجتمع[1] و حققت تفوق تنافسي عن طريق تحسين جودة منتوجاتها ولقت قبول المستهلكين وحافظت على مكانتها لدى زبائنها الحاليين والمتوقعين .

ومن تتصف العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق المركز التنافسي بالتعقيد والتداخل، لأن متطلبات المسؤولية الاجتماعية يعد عبئا على تكاليف الإنتاج ويضر بالميزة التنافسية للمنظمة، وفي ذات الوقت أن المعايير البيئية والاجتماعية تعتبر آلية مفيدة لتحسين كفاية الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على المجتمع و البيئة[2] .

فكلما كانت منتوجات المؤسسة تلبي رغبات المجتمع وغير ضارة بالصحة العامة وملتزمة بشروط الجودة، كلما عزز ذلك إستراتجية المؤسسة وحققت رضا المجتمع وتعاونه وحقق استثمارها مردودا ناجعا وزادت مبيعاتها تحت غطاء محمي في الأسواق، وفي المقابل تنجو من الإجراءات الحكومية التدخلية في أنشطتها أو من التشريعات المقيدة لحرية المنافسة .

ثانيا: التأهيل البيئي للمؤسسة

إن حماية البيئة فرضت نفسها كخيار استراتيجي لدى أي مؤسسة اقتصادية، وحتم على هذه الأخيرة دمج النشاط الإنساني في النظام الطبيعي كي تضمن لنفسها ميزة تنافسية من خلال الفعالية البيئية، لذا يتطلب منها فهم المشاكل البيئية التي تواجهها

---

[1] – أ. عبد الغفور دادن،أ.حفصي رشيد، المؤسسة بين تحقيق التنافسية و محددات المسؤولية الاجتماعية و البيئية ،بحث منشور على شبكة الانترنيت ، ص 410 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 414 .

والتزامها بالقوانين والتشريعات البيئية وخفض تكاليفها والبحث عن أسواق جديدة حتى تحقق أكثر تنافسية لها .

كما أن احترام المعايير البيئية والمعايير الإنتاجية في ظل بيئة محمية باستخدام أساليب وقائية أو صديقة للبيئة يعد إستراتجية تحقق كفاءة اقتصادية (تعظيم الإنتاج و السلع و الخدمات .....) و كفاءة تسويقية (توسيع الحصص السوقية و النفاذ في الأسواق .....) .

و من ثمة تأهيل المؤسسة الاجتماعية يشمل المؤسسة ومحيطها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة لتحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها في السوق ، والمبني على عمليات ذات طابع تكنولوجي ، تقني و تسييري حتى تتمتع المؤسسة بقدرة تنافسية من خلال منتجات نوعية و ربحية[1] .

و عليه ظهر في هذا الصدد ما يسمى بالحكومة البيئية والاجتماعية للمؤسسات من خلال البحث في كيفية تعزيز و تحفيز الإدارة و زيادة كفاءتها المبنية على المبادئ الترشيدية و الآليات الهادفة لتحسين نوعية الحياة بين حوكمة الكيانات الاقتصادية و

[1] – بن عطالله عائشة، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات، دول شمال إفريقيا يومي 06-07 نوفمبر 2012، جامعة الأغواط، ص 4 .

الحوكمة البيئية و الاجتماعية[1]، أي تلك القواعد و الممارسات المرتبطة بإدارة البيئة من أجل حفظ وحماية واستغلال الموارد الطبيعية .

لذا تسمح المؤشرات البيئة والحوكمة للحكومات بمشاركة المؤسسات وإعطائهم دورا واسعا في الإدارة و التخطيط البيئي، وتفعيل هذه المشاركة أثناء اتخاذ القرار وتنفيذه وصنع السياسة البيئية، مما يعني سلامة قرار يضمن حماية البيئة وسلامة الأفراد من خلال تقسيم الأدوار والمسؤولية بين الحكومة والمجتمع المدني و القطاع الخاص فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية و ملكيتها [2] .

منه أن التأهيل البيئي للمؤسسة هو عملية شاملة ومتكاملة مستخلصة في إدراك المخاطر البيئية الناجمة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة بإتباع إجراءات وعمليات تقنية ، مالية ، تكنولوجية ، إدارية ، قانونية وتوعوية هادفة لتحقيق إنتاج نوعي، واستغلال أمثل للموارد الطبيعية، وكفاءة تسويقية وتحقيق ميزة تنافسية مع ضمان تنمية تحقق حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

---

[1]- بن عطا لله عائشة نقلا عن شيليا فرازير، تطور البيئة في الحوكمة، بحث منشور على شبكة الانترنيت ، ص 05 .

[2]- فريد كورتل، حوكمة الشركات،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول منهج القادة و المدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يومي15- 16 أكتوبر 2008 ،جامعة دمشق ، ص 05 .

لذا يجب على المؤسسة الاجتماعية أن تتحلى بالثقافة البيئية [1]، وأن تبتعد عن السلوك البيئي الدفاعي (عدم الاهتمام بالمعطيات البيئية واعتبار الاستثمار البيئي تكلفة غير مفيدة)، وأن تلتزم بالسلوك البيئي المساير(الامتثال للمعايير البيئية) وكذا بالسلوك البيئي الواعي (القيام إستباقيا بتحقيق الأهداف البيئية أعلى من المستوى الذي تحدده المعايير القانونية).

كما يجب على المؤسسة الاجتماعية أن تتبنى أساليب الإدارة البيئية من خلال العمل على الوقاية من التلوث من المصدر، و دراسة الوضعية البيئية للمؤسسة والاهتمام بها من خلال استخدام التكنولوجيات الأنظف والأكفأ، واستهلاك الموارد الطبيعية والطاقة بشكل مستدام وعقلاني ، كما يجب عليها إعتماد معايير وآليات تحدُ من الغازات المنبعثة و الملوثات وتحد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة للتثمين .

كما يتطلب من المؤسسة توضيح المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل لها من خلال تحديد إطار عملها البيئي[2](اعتماد سياسة بيئية من طرف إدارة المؤسسة)، بحيث تلتزم إدارتها العليا باحترام البيئة في كل الأنشطة والعمليات الإنتاجية، والقيام بالمراجعة البيئية الأولوية لتحديد الوضعية الحالية للمؤسسة و توثيـــــق تلك العمليات.

---

[1]– محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، العدد السابع 2010 ، ص 88 .

[2]– خالد مصطفى قاسم ، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية 2007 ، ص 295 .

الخاتمة :

من خلال هذه الورقة تبين لنا أن إكتساب المؤسسة لمستوى من التميّز والتفوق على غيرها من المؤسسات المنافسة مبني على منهج إدارتها في صنع القرار وطريقة دمجها الاعتبارات البيئية ضمن سياستها و إستراتجيتها .

كما اتضح بان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة طريقة يجب أن تعمل عليها هذه الأخيرة لدمج الاهتمامات و القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في صنع القرار و استراتجيات و سياسات و قيم و ثقافة المؤسسة و العمليات و الأنشطة داخلها بشفافية و محاسبة كأهم الأدوات لتحقيق التنافسية .

و عليه أن الاهتمامات البيئية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة هي حلقة أصلية ووثيقة ضمن ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة التي تتطلب وضع أنشطة بيئية تحافظ على نظم حماية البيئة، وعليها السعي إلى نشر الثقافة البيئية لدى عمالها.

و منه أن إدماج العنصر البيئي في إستراتجية المؤسسة هو تفعيل لمبادئ التنمية المستدامة. لذا يجب دمج آليات البيئي ضمن إدارة ة أهداف المؤسسة الاجتماعية لتحقيق أهداف اقتصادية في ظل بيئة نظيفة مع الحفاظ على مكانتها السوقية دون إحداث أي مخاطر بسبب نشاطها أو أدائها .

من خلال هذا ارتأينا توفر ما يلي :

– يجب اعتماد نظم إدارة بيئية فعالة .

– يجب اعتماد آليات استعمال التكنولوجيات المبتكرة في المجال البيئي التي تحد من كل أشكال التلوث.

– تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة .

– لابد من نشر الوعي البيئي وإدراك المخاطر البيئية لدى الأفراد والمجتمع والمؤسسة .

– ضرورة التفكير في إقامة مجمعات صناعية متوافقة بيئيا (مؤسسات تستخدم مخلفات بعضها البعض)

– على المؤسسات الاعتماد في منتجاتها على العنونة البيئية وإدارة المخلفات أو النفايات.